



المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الحادي والأربعون (أيلول) 2021

ISSN: 2617-9563

www.mecsj.com/ar/

تقييم الأثر البيئي وواقعه على المشاريع

المهندسة. م. سلام حمدان الدببي

ر. ق. الدراسات

مديريّة الدراسات

بلدية السلط الكبرى

eng.salam_aldebi@yahoo.com



الملخص

تعمل الدول على تطوير التنمية المكانية لمجتمعاتها من خلال المشاريع التي تقوم بها بشتى الطرق، وقد يكون لهذا التطور أثر كبير على البيئة التي تعتمد أيضاً على نوع التنمية سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية وبعدها. من المشاكل التي حدثت نتيجة التطور في البيئة، قامت معظم الدول حالياً بتشريع قوانين بيئية وبعض الإجراءات الأخرى قبل منح المواقف البيئية لغرض إقامة مشاريع التنمية المكانية. أحد أهم هذه القوانين واللوائح هو تقييم الأثر البيئي (EIA) يعتبر تقييم الأثر البيئي حديثاً بالمقارنة مع تشريعات دول العالم المتقدم. تتمثل مشكلة البحث في وجود ثغرات ونقاط ضعف في قانون تقييم الأثر البيئي مقارنة بالقوانين البيئية الإقليمية أو العالمية، وتفترض فرضية البحث أن القوانين الإقليمية وبعد دراسة القوانين واللوائح ، وجدنا أن تقييم الأثر البيئي لم يبدأ إلا كبند ضمن قانون حماية وتحسين البيئة في المادة العاشرة من قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لعام 2009. وهو كذلك لا تتضمن مبادئ الاستدامة أو أساليبها التفصيلية أو خطوات تقييم الأثر البيئي المستخدمة دولياً ولخص البحث أهم التوصيات التي يجب على الإدارات (متخدو القرار) اتباع إجراءات وخطوات تقييم الأثر البيئي واتباع منهاجية واضحة ، بالإضافة إلى تشريع قانون خاص وتعليمات خاصة ملحقة باللوائح والنماذج التي يتم دراستها فيها. تفصيل وتغطية كافة الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الهندسية البلدية ، الآثار البيئية في الموقع ، عملية البناء ، نظام الإدارة البيئية ، تقييم الأثر البيئي.



Abstract

Countries are working on developing the spatial development of their societies through the projects they undertake in various ways, and this development may have a significant impact on the environment, which also depends on the type of development, whether industrial, agricultural or service, and beyond. Among the problems that have occurred as a result of development in the environment, most countries have now enacted environmental laws and some other procedures before granting environmental approvals for the purpose of establishing spatial development projects. One of the most important of these laws and regulations is the Environmental Impact Assessment (EIA). Environmental impact assessment is considered to be new compared to the legislation of the developed world. The research problem is that there are gaps and weaknesses in the Environmental Impact Assessment Law compared to regional or global environmental laws, and the research hypothesis assumes that regional laws and after studying the laws and regulations, we found that the



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الحادي والأربعون (أيلول) 2021

ISSN: 2617-9563

Environmental Impact Assessment only started as a clause within the Environmental Protection and Improvement Law in Article Ten of the Law Protection and Improvement of the Environment No. 27 of 2009. It also does not include the principles of sustainability or their detailed methods or the internationally used environmental impact assessment steps. The research summarized the most important recommendations that departments (decision makers) must follow the procedures and steps of environmental impact assessment and follow a clear methodology, in addition to legislating law Special instructions attached to the regulations and forms in which they are studied. Detailing and covering all environmental, economic and social aspects.

Keywords: municipal engineering projects, on-site environmental impacts, construction process, EMAS, EIA.



فهرس الموضوعات

6.....	المقدمة
7.....	أصول وتطور تقييم التأثير البيئي.
9.....	تقييم الأثر البيئي والمشاريع الكبرى.
11.....	أشكال تقييم الأثر.
12.....	القضايا الحالية في تقييم التأثير البيئي: النظرية والتطبيق والفعالية.
EIA.....	النظرية و 13
15.....	فعالية تقييم التأثير البيئي.
18.....	اثر التنمية المستدامه في تقييم الاثر البيئي ودواجهه على البلديات.
18.....	اهداف التنمية المستدامه للبيئة
18.....	مبادئ التنمية المستدامه
20.....	مجالات التنمية المستدامه واثرها في تقييم الاثر البيئي للمشاريع
20.....	البنية التحتيه واثرها في تقييم البيئي في البلديات



21.....	اجراءات تقييم الاثر البيئي للمشروعات
24.....	الاستنتاجات: نقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص.
26.....	النوصيات.
27.....	المصادر والمراجع

المقدمة

لقد تبين من خلال الفترة الماضية أن عدداً من المشاريع التنموية تفرز العديد من الآثار البيئية غير المرغوبة، مما جعل من الضروري إجراء دراسات تقييم الاثر البيئي لأي مشروع قبل البدء فيه؛ لأخذ الاحتياطات الازمة للحد من هذه الآثار الضارة، واعتبار هذه الدراسات من العناصر الرئيسية للتخطيط لتلك المشاريع؛ لمعرفة ما قد يترتب عليها من آثار بيئية سلبية، وإعداد الخطوات المطلوبة؛ لمنع حدوث هذه الآثار أو الحد منها، وأخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان في أثناء مراحل التخطيط والتنفيذ والتشغيل للمشاريع التنموية التي قد يسهم تنفيذها أو تشغيلها في حدوث تأثيرات سلبية على البيئة وبالتالي تأثيرات على الصحة العامة.

ولما كان هذا المفهوم يشكل أحد الجوانب المهمة للمهام التي تقوم بها الوزارة تجاه الوطن والمواطنين في سبيل تحقيق وضمان سلامة التنمية العمرانية من جميع جوانبها والحفاظ على البيئة الحضرية ، فقد قامت وكالة الوزارة للشئون الفنية بالتنسيق مع وكالة الوزارة للشئون البلدية بوضع المتطلبات البيئية التي تحكم الترخيص للمشاريع البلدية ذات الاثر البيئي بعرض معايدة أجهزة الأمانات والبلديات والمستثمرين عند الترخيص بإقامتها، وتم إعداد " دليل التقييم



البيئي للمشاريع البلدية " الذي يهدف إلى تصنیف المشاريع من ناحية تأثیراتها البيئية، وإيضاح الاعتبارات البيئية، وعناصر التقيیم البيئي المطلوبة للمشاريع ذات التأثیرات البيئية، كما يوضح الدلیل الضوابط البيئية المطلوبة لبعض المنشآت الحیوية التي یلزم التقيید بها قبل الترخيص بإنشائها وتشغيلها؛ لمساعدة الأمانات والبلديات على تأدية رسالتها الوطنية على أکمل وجه، انطلاقاً من توجیهات حکومة الملك عبدالله الثاني.

تزامن ظهور تقيیم الأثر البيئي (EIA) كعنصر رئیسي من عناصر الإداره البيئیة على مدى الأربعين عاماً الماضیة مع الاعتراف المتزايد بطبيعة وحجم وانعکاسات التغیر البيئي الناجم عن الإجراءات البشریة. خلال ذلك الوقت، تطور تقيیم التأثیر البيئي وتغیر، متاثراً بالاحتیاجات المتغیرة لصانعی القرار وعملیة صنع القرار، وبخبرة الممارسة في وقت أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى التدقیق في القرارات التي قد يكون لها آثار كبيرة على الناس والمجتمعات والأنظمة التي تشكل البيئة الطبيعیة، من المفید تقيیم التقدم المحرز في هذا المجال والتفكیر في ذلك. التحديات الحالية والمستقبلیة. وفقاً لذلك، تكون هذه الورقة من جزأین. الأول یفحص بإیجاز أصول وتطور تقيیم التأثیر البيئي، لتحديد المدى الحالی لاستخدام تقيیم التأثیر البيئي، وأشكال تقيیم الأثر التي ظهرت والسیاقات التي يتم فيها تطبيق تقيیم التأثیر البيئي. الجزء الثاني یعكس الاتجاهات الحديثة في تقيیم التأثیر البيئي في مجالات تطوير النظریة والممارسة والفعالية، قبل استخلاص بعض الاستنتاجات العامة حول الوضع الحالی لتقيیم التأثیر البيئي والفرص المتاحة لتشکیل مستقبل تقيیم التأثیر البيئي.

لغرض هذه الورقة، یؤخذ تقيیم الأثر البيئي على أنه العملية الواسعة التي نشأت من قانون السیاسة البيئية الوطنية لعام 1970 (NEPA) في الولايات المتحدة الأمريكية: يتم استخدامه هنا كمصطلح شامل یجسد الفكرة الأساسية لتقيیم الإجراءات المقترحة (من السیاسات إلى المشاريع) لتداعیاتها المحتملة على جميع جوانب البيئة، من الاجتماعیة إلى الفیزیائیة الحیوية ، قبل اتخاذ القرارات للالتزام بهذه الإجراءات، وتطوير الاستجابات المناسبة للقضايا المحددة في ذلك التقيیم ومن ثم، فإن الورقة تقترب من تقيیم التأثیر البيئي بطريقه مفاهیمية أوسع ، بدلاً من



أن تقتصر على النظر في القضايا التشغيلية المرتبطة بتقييم التأثير البيئي على مستوى المشروع.

قدم باحثون نظرة عامة لا تقدر بثمن لتقييم التأثير البيئي، بما في ذلك النظر في بعض الاتجاهات والقضايا الرئيسية حتى ذلك التاريخ. لذلك، تمثل هذه الورقة إلى التركيز على التطورات التي حدثت منذ ذلك الوقت، لا سيما في الجزء الثاني منها.

أصول وتطور تقييم التأثير البيئي

الاعتبارات المؤسسية

يمثل قانون السياسة البيئية الوطنية (NEPA) أول دمج رسمي لعملية تقييم الأثر في شكل تشريعي وضع القانون سياسة بيئية لتوجيهه أنشطة تلك الوكالات الفيدرالية التي كان لأعمالها القدرة على التأثير على الناس والمجتمعات والبيئة الطبيعية بطرق مهمة، وكانت استجابة لارتفاع الاهتمام العلمي والشعبي بشأن التغيرات البيئية المعاصرة طلب من الوكالات الفيدرالية بموجب NEPA إصدار بيان بالتأثيرات البيئية وإصدارها للجمهور، من أجل توضيح كيفية التعرف على هذه الاعتبارات ومعالجتها. كان هذا البيان بمثابة آلية الإنفاذ لإبقاء الوكالات مسؤولة أمام الجمهور، ولكن المطلب الجوهرى لـ NEPA كان لإجراء تقييم قائم على أسس جيدة للتغيرات البيئية ذات الصلة للمقترحات، واستخدامها في صنع القرار في الوكالات. المفارقة، بالطبع، هي أن آلية الإنفاذ قد تم تبنيها على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، لكن السياسات البيئية التي خدمتها تم التغاضي عنها.

اقتداء بمثال المتبني الأول (دول مثل أستراليا، كندا، إيره ، السويد ، نيوزيلندا، إلخ.) قامت العديد من البلدان الأخرى بدمج شكل من أشكال عملية تقييم الأثر في شكل رسمي. الإجراءات أو التشريعات المتعلقة بالخطب أو المجالات الأخرى لصنع القرار البيئي. على الساحة الدولية، تقدمت عملية إضفاء الطابع المؤسسي على تقييم التأثير البيئي بشكل مطرد على مدى 20-15 سنة الماضية، واكتسبت زخماً خاصاً من زيادة الاعتراف السياسي بالمشاكل المرتبطة بتغير



المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي ، والتهديدات لمصادر المياه العذبة ونوعية المياه، والأضرار التي تلحق بالبحار. المناطق والأشكال الأخرى للتغير البيئي العالمي. ومن ثم، فإن تقييم الأثر البيئي، أو في بعض الأحيان مجرد التقييم البيئي (EA)، معترف به في عدد كبير من الاتفاقيات والبروتوكولات والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك:

1. اتفاقية تقييم الأثر البيئي عبر الحدود.
2. اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية.
3. اتفاقية الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية.
4. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
5. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.
6. بروتوكول حماية البيئة لمعاهدة أنتاركتيكا.

في حين أن العديد من الصكوك القانونية الدولية لا تخص سوى عدد قليل من البلدان ، وعادة ما تتعلق بنطاق ضيق من الحالات ، فإن بعضها ، مثل تلك المذكورة أعلاه ، واسع النطاق ووقع عليه العديد من البلدان. هذا يعقد الجهود لتحديد مدى انتشار تقييم التأثير البيئي الآن حول العالم. تم إجراء بحث في نوفمبر 2011 على قاعدة بيانات ECOLEX (خدمة معلومات عن القانون البيئي يشترك في تشغيلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة: <http://www.ecolex.org>) للتشريعات والمعاهدات التي تحتوي على إشارات نصية إلى "تقييم الأثر البيئي" ، أو إلى المصطلحات المكافئة الإسبانية والفرنسية ، في جميع البلدان ، يشير إلى أن 191 من 193 دولة عضو في الأمم المتحدة إما لديها تشريعات وطنية أو وقعت على شكل من أشكال الصكوك القانونية الدولية التي تشير إلى استخدام تقييم الأثر البيئي. الدولتان اللتان ليس لديهما مثل هذه الالتزامات هما جمهورية كوريا الشعبية



الديمقراطية وجنوب السودان (حصلت الأخيرة على عضوية الأمم المتحدة فقط في يوليو 2011). من بين 191 دولة ، يبدو أن أقل من 10 دول ليس لديها شكل من أشكال التشريع الوطني الذي يحتوي على إشارة إلى تقييم التأثير البيئي أو عملية مكافحة (على سبيل المثال "تقييم التأثيرات البيئية" في نيوزيلندا) ، على الرغم من أن الاستخدام في بعض الحالات يمكن أن يكون للغاية. قطاعات وأغراض محددة (مثل تهديدات التلوث من تنمية الموارد البحرية). عندما يتم الجمع بين الالتزامات بموجب التشريعات الوطنية والالتزامات بموجب الاتفاقيات الدولية الرئيسية بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي ، والعدد الكبير من الاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية حول موضوعات مثل التلوث البحري أو إدارة الموارد المائية ، فإن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريباً وافقت من حيث المبدأ على استخدام تقييم التأثير البيئي في عدد من سياقات السياسة. بعد 40 عاماً ، يبدو من المعقول أن نقول أن تقييم التأثير البيئي معترف به عالمياً الآن كأداة رئيسية للإدارة البيئية ، وهو جزء لا يتجزأ من القانون البيئي المحلي والدولي.

تقييم الأثر البيئي والمشاريع الكبرى

إن ممارسة تقييم الأثر في جميع أنحاء العالم يهيمن عليها استخدامها على مستوى المشروع ، مع التركيز بشكل خاص على المشاريع الكبرى لسوء الحظ ، وبغض النظر عن التعلقات المذكورة أعلاه ، لم تقدم كل الدول تشريعات التخطيط أو التحكم في التنمية لطلب الاستخدام الروتيني لتقييم التأثير البيئي للمشاريع المقترحة التي قد يكون لها تأثيرات بيئية كبيرة. تمت معالجة هذه الفجوة جزئياً من قبل مجموعة البنك الدولي ، التي وضعت سياسات الحماية ، بما في ذلك إجراءات التقييم البيئي والاجتماعي ، لتوجيه قرارات التمويل فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى في البلدان النامية. ومع ذلك ، نظراً لانخفاض حصة مجموعة البنك الدولي في تمويل المشروعات الكبرى بشكل كبير في التسعينيات، أصبح من الواضح أن سياسات الضمانات



الخاصة بالبنك، بما في ذلك الأحكام الخاصة بتقييم الأثر البيئي، كانت معرضة لخطر التهميش: العديد من المشاريع الكبيرة كانت مستمرة دون تقييم بيئي واجتماعي حيث تم تمويلها من مصادر أخرى. كان الحل هو تشجيع الممولين الرئيسيين الآخرين - المؤسسات المالية للقطاع الخاص ووكالات الإقراض الثانية - على تبني متطلبات مماثلة للتقييم البيئي والاجتماعي عند اتخاذ قرارات التمويل الخاصة بهم.

فيما يتعلق بالمؤسسات المالية للقطاع الخاص، اجتمعت مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وهي جزء من مجموعة البنك الدولي، مع العديد من البنوك الكبرى في عام 2002 وبدأت المناقشات التي أدت إلى إطلاق مبادئ التعادل في يونيو 2003، والتي توفر مبادئ توجيهية حول استخدام تقييم التأثير البيئي فيما يتعلق بقرارات تمويل المشروع الرئيسية من قبل المؤسسات. بحلول عام 2006 ، كانت 40 مؤسسة قد وقعت على المبادئ ، وارتفع هذا إلى أكثر من 70 في وقت كتابة هذا التقرير تمثل أكثر من 70٪ من ديون تمويل المشاريع الدولية في الأسواق الناشئة تستند المبادئ إلى معايير الأداء الاجتماعي والبيئي التي طورتها مؤسسة التمويل الدولية، وإرشادات البيئة والصحة والسلامة الصادرة عن البنك الدولي، والمركز الرئيسي لهذه المعايير هو تقييم الأثر البيئي. في الأساس، بالنسبة للمشاريع الكبرى التي تتجاوز حداً معيناً للتمويل (حالياً 10 ملايين دولار أمريكي)، يجب على المؤسسات المالية لشركة Equator Principle التأكد من أن مقدم الطلب يقدم تقييماً للأثر المناسب لحجم وطبيعة المشروع.

فيما يتعلق بالتمويل الثنائي ، كان أحد التطورات المهمة هو تحرك مجموعة دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للاتفاق على إجراءات التقييم البيئي والاجتماعي فيما يتعلق بإقراض ائتمانات التصدير من قبل البلدان الأعضاء ، ويرتبط الكثير منها بالمشاريع الكبرى في البلدان النامية. النسخة الأخيرة من الإجراءات ، التي تم تبنيها في عام 2007 ، تشبه إلى حد بعيد مبادئ التعادل من حيث المحتوى والهدف.



هذه المبادرات مهمة لأنها تزيد من نسبة مشاريع التنمية الرئيسية التي تخضع لتقدير التأثير البيئي والتقييم ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، من خلال اتباع إرشادات مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، فإنهم يعززون الاتساق في كيفية فحص هذه المشاريع.

أشكال تقييم الأثر

تحت مظلة تقييم التأثير البيئي ، تم تطوير عدد من الأشكال المحددة منذ السبعينيات ، بما في ذلك تقييم الأثر الاجتماعي (SIA)، وتقييم الأثر الصحي (HIA)، والتقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) إلى حد ما ، يميل كل منهما إلى الظهور من خلال مستوى معين من عدم الرضا عن تقييم التأثير البيئي كما تم ممارسته. على سبيل المثال، تطور تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بقوة في أواخر السبعينيات والثمانينيات لأن تقييم التأثير البيئي، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، كان يعتبر أن له تركيزاً بيوفيرياً قوياً، وغالباً ما يتتجاهل التأثيرات الاجتماعية في الآونة الأخيرة، بروز "قياس الأثر الصحي" كشكل قوي من تقييم الأثر، مستجيبةً للشعور السائد بين العديد من المتخصصين في الصحة العامة بأن تقييم التأثير البيئي لم يعالج بشكل كافٍ تأثيرات المشروع على صحة المجتمع والفرد (الأكاديمية الوطنية للعلوم 2011).

تم الترويج للتقييم البيئي الاستراتيجي بقوة كطريقة لتوسيع تقييم الأثر إلى مستوى أعلى لصنع القرار على مستويات السياسة والبرنامج والخطة ، كرد فعل على توجه المشروع لمعظم تطبيقات تقييم الأثر ظهر نهج ذو صلة ، وهو تقييم الاستدامة (SA)، في السنوات الأخيرة ، وكان تركيزه أكثر تحديداً على معايير الاستدامة في تقييم السياسات أو الخطط أو المشاريع. ومع ذلك، فإن التنمية المستدامة لها مجموعة متنوعة من المعاني، ونتيجة لذلك، يمكن النظر إلى عملية SA بطرق مختلفة علاوة على ذلك، غالباً ما يتم تبرير التقييم البيئي الاستراتيجي على أساس أنه يعزز النتائج المستدامة، مما يزيد من طمس الحدود مع SA تحدث مشاكل مماثلة عبر مجال تقييم التأثير، حيث يؤدي التمايز الدقيق لنموذج تقييم التأثير البيئي إلى أصناف محددة إلى ظهور تعقيدات مفاهيمية ومصطلحات.



تشمل الأشكال الأخرى لتقدير الأثر التي ظهرت في السنوات الأخيرة تقدير الأثر التنظيمي (RIA)، وتقدير الأثر على حقوق الإنسان، وتقدير الأثر الثقافي، وتقدير تأثير ما بعد الكوارث، وتقدير تأثير تغير المناخ. يبدو أن آخر ظهور تم إعداده لتوليد العديد من التحديات الجديدة لمجتمع تقييم التأثير البيئي، حيث تكافح الحكومات للتوفيق بين السياسة الوطنية وعمليات صنع القرار بالمشروع مع الاتفاقيات العالمية لتقليل ابعاث غازات الاحتباس الحراري ، مع التعامل أيضاً مع الآثار الأوسع للتكيف مع تغير المناخ الاستراتيجيات.

التحدي الأوسع لمجتمع تقييم التأثير البيئي، مع ذلك، سيكون ضمان مساهمة جميع أشكال تقييم الأثر في التقييم الفعال للمقترحات، بناءً على مبادئ مفهومة جيداً مشتركة عبر مجال تقييم الأثر، ويتم إجراؤها بطريقة متكاملة ومتكلمة. مع وضع هذا في الاعتبار، في الجزء الثاني من البحث، أفكر في التفكير الحديث حول تقييم التأثير البيئي، من حيث أساسه النظري، ومدى هذه الآراء التي توجه الأفكار حول ممارسة تقييم الأثر والقضايا الأوسع الفعالية.

القضايا الحالية في تقييم التأثير البيئي: النظرية والتطبيق والفعالية

أن تقييم الأثر البيئي كان له "تأثير أقل بكثير مما كان مؤيدوه الأصليون يأملون في" التأثير على المشروع والخطيط لعملية صنع القرار وتحديد عدد من مجالات الاهتمام الواسعة: وجهات النظر المختلفة حول طبيعة الغرض من تقييم التأثير البيئي وخاصة علاقته بعمليات صنع القرار؛ قضايا التنفيذ المؤسسي؛ المشاكل المرتبطة بالممارسة ، بما في ذلك المشاركة العامة المحدودة أو المنعدمة ؛ والتأثير الموضوعي المحدود لتقدير التأثير البيئي كعملية.

مجالات الاهتمام هذه ، حيث حدد ثلاثة موضوعات عريضة بناءً على مراجعة الأدبيات الدولية حول التقييم البيئي:

1. الأساس النظري - هل لدينا إحساس واضح بالغرض من EA ، وماذا تتكون؟
2. الجودة - ما هي الممارسة الجيدة ، كيف نحكم على الجودة ، ما هي التوجيهات التي نقدمها؟



3. الفعالية - ما الذي نحققه من خلال هذه العملية؟

تستخدم المناقشة التالية للقضايا هذه الموضوعات العامة الثلاثة، ولكن استبدال الجودة بالمارسة هو الاعتبار الرئيسي للموضوع الثاني لأنه يوفر منظوراً أوسع إلى حد ما. تحظى المشاركة العامة ببعض الأهمية في إطار قضايا الممارسة، حيث أن الموضوع الذي تطور بشكل كبير في السنوات العشرين الماضية، أمر بالغ الأهمية لجميع أشكال تقييم الأثر، لكنه لا يزال مصدر العديد من المشاكل في تقييمات الأثر العملية.

EIA و النظرية

حظيت الأسس النظرية لتقييم الأثر باهتمام أكبر في السنوات الأخيرة. يتطرق أورتونلو وشيبارد (1995) بإيجاز إلى النقاشات التي تدور حول طبيعة تقييم التأثير البيئي ، وخاصة هيمنة النموذج التكنوقراطي لتقييم الأثر وظهور وجهات النظر البديلة التي تعترف بالواقع السياسي لصنع القرار. ومع ذلك ، فإن عدم الرضا عن عدم وجود انتقادات جادة لتقييم التأثير البيئي كعملية اكتسب زخماً في أواخر التسعينيات ، حيث بدأ تأثير المناقشات في التخصصات ذات الصلة يصل أخيراً إلى مجتمع تقييم التأثير. على سبيل المثال ، بالإشارة إلى أول 25 سنة من تطوير تقييم التأثير البيئي ، لاحظ لورانس (1997 ، ص 79) أن "الأساس المفاهيمي لتقييم التأثير البيئي قد حظي باهتمام محدود. ويشعر أن الإجابة هي مزيد من التفكير والاهتمام بشكل أكبر ببناء نظرية متماسكة في تقييم التأثير البيئي ، لحل محل الأساليب غير النقدية التي تفشل في كثير من الأحيان في التعرف على الآثار السياقية للمفاهيم المأخوذة من المجالات ذات الصلة.

كانت المصادر الهامة للتفكير حول الأساس النظري لتقييم التأثير البيئي هي النظريات والنمذاج المختلفة للتخطيط وصنع القرار. على سبيل المثال، قام باحثون بفحص خمس نظريات تخطيطية: العقلانية ، والبراغماتية، والمثالية الاجتماعية البيئية، والتعبئة السياسية والاقتصادية، والاتصالات والتعاون، بينما يستخدم تصنيفًا أبسط ثلاثي الأبعاد لمقاربات صنع القرار: وجهات



نظر عقلانية ومؤسسية جديدة وتفاوضية. في المقابل، يتبنى منظور العلوم السياسية وحددا ستة نماذج يعتبرانها ضمنية في المناقشات السابقة لتقدير التأثير البيئي في الأدب:

1. نموذج معالجة المعلومات - نموذج دعم القرار العقلاني بشكل أساسي.
 2. نموذج السياسة الرمزي - يستخدم تقييم التأثير البيئي لاقتراح التوافق مع قيم معينة ، ولكن ليس بالضرورة التمسك بهذه القيم.
 3. نموذج الاقتصاد السياسي - تقييم التأثير البيئي الذي يستخدمه القطاع الخاص لتقليل المخاطر المالية ، وإذا أمكن زيادة الفرص المالية ، عن طريق استيعاب العوامل الخارجية البيئية.
 4. نموذج السياسة التنظيمية - تحدث التغييرات في السياسة الداخلية للمنظمات المطلوبة لاستخدام تقييم التأثير البيئي.
 5. نموذج السياسة التعددية - عملية تقييم التأثير البيئي المستخدمة لفتح الفرص للتفاوض والتسوية بين مجموعات المصالح المختلفة.
 6. نموذج السياسة المؤسساتية - تغيرت المؤسسات السياسية بشكل كبير من خلال تأثير تقييم التأثير البيئي على القيم والأفعال ووجهات النظر في عمليات صنع السياسة الخاصة بهم.
- هذه النماذج التعاونية والموجهة نحو الإجماع ، والتي تعتمد على عمل هابرماس، تعرضت بدورها لانتقادات من قبل أولئك الذين تأثروا بفوکو لعدم إدراكيهم بشكل كافٍ لقضية علاقات القوة بين المشاركين والتي تؤثر حتماً على قدرة مجموعات أو أفراد مختلفين على الدخول في المجتمع. المفاوضات بطريقة عادلة يربط ريتشاردسون هذا بتقييم التأثير: "تحتاج EA إلى التعامل مع العديد من العقلانيات المتنافسة، وتضارب القيم والأحكام المتعلقة بها موجودة بشكل لا مفر منه في EA" وفقاً لذلك، يرى الحاجة إلى تحويل وجهات النظر النظرية من العقلانية



ال التواصلية إلى تلك التي تسمح "لممارسي EA بأن يعملا بطريقة انعكاسية أخلاقية في عالم يتسم بالعقلانية المتنازع عليها".

أخذ هذا التفكير إلى المستوى التالي ، والذي يقترح أنه يجب القيام به، فإن التحليل النبدي المستوحى من الماركسية لتقدير التأثير البيئي سوف يخلص إلى أن "عملية تقوتها الدولة لإدارة التنمية كلاً من التخطيط وتقدير التأثير البيئي هناك من أجل يخدمون مصالح الرأسمالية ويفعلون ذلك من خلال محاولة تقديم تبرير عقلاني لنتائج صنع القرار البيئي يقترح أن الوقت قد حان للبحث عن شيء مختلف جزئياً عن عمليات تقييم التأثير البيئي المستوحاة من العقلانيين.

يوضح هذا الموقف الأخير بوضوح النهاية الجذرية لطيف من التفكير الحالي حول طبيعة ودور تقييم التأثير البيئي. هناك وفرة من الأدبيات ، والأهم من ذلك وفرة من ممارسة تقييم التأثير البيئي ، التي تشير إلى أن مركز ثقل تفكير تقييم التأثير البيئي لا يزال متوجراً بقوة في النهاية العقلانية لهذا الطيف. ومع ذلك، فإن المناقشات النظرية الأخيرة تشير إلى الحاجة إلى نقل مركز الثقل لممارسة تقييم التأثير البيئي من الأسلوب العقلاني / الميكانيكي المفرط نحو طريقة عمل تشاركية وتعاونية. في هذا الصدد، من المثير للاهتمام ملاحظة أن مجلس جودة البيئة في الولايات المتحدة قد أصدر مؤخراً تقريراً حول التعاون في عمليات NEPA يجب أن تعكس قيمة عملية تقييم التأثير البيئي في طريقة تصميمها وتنفيذها. على وجه الخصوص ، عندما يتم إصدار أحكام مهمة، يجب أن تستوعب العملية قيم أولئك الذين يتحملون أن يتاثروا بالنشاط المقترن، ويجب أن يشمل ذلك كحد أدنى، على سبيل المثال، مرحلة تحديد النطاق وكذلك مرحلة تقييم الأثر. يجب أن يكون ممارسو تقييم التأثير البيئي أكثر وعيًا وحساسية لعلاقات القوة المتأصلة الموجودة في عمليات صنع القرار العقلاني التي يمكن أن تعيق المشاركة الفعالة وتزيد من الظلم البيئي.



ومع ذلك، يحذر الباحثون من مجرد البحث عن نظريات أو نماذج جديدة قد لا تكون موجودة؛ بدلاً من ذلك ، يجب على الممارسين استخدام حافز المناوشات النظرية لتطوير أفعالهم، بناءً على التفكير النقدي والأخلاقي - أي النقاط المرجعية بدلاً من الوصفات.

فعالية تقييم التأثير البيئي

خلص التقرير النهائي للدراسة الدولية حول فعالية التقييم البيئي إلى أنه في حين أن EA قد تركت بصمتها منذ تقديمها قبل 25 عاماً ، سيكون من الضروري الحفاظ على الجهود المبذولة لتحسين أدائها إذا كان لها أن تقدم مساهمة جوهرية لهدف التنمية المستدامة (سادлер 1996).

كان موضوع فعالية تقييم التأثير البيئي حاضراً دائماً في الأدبيات منذ ذلك الحين ، ولكن مثل Cashmore et al. (2004) لاحظ أن الجزء الأكبر من تلك الأدبيات يعالج القضايا الإجرائية ، مع نسبة أقل بكثير تهتم بالقضايا الموضوعية. كلاهما جزء مهم من التقييم الشامل للفعالية ، لكن الجوانب الإجرائية أكثر قابلية للدراسة والتحليل ، بينما تشير الاعتبارات الموضوعية أسئلة أكثر صعوبة.

في عام 2006، بدأ تحديث الدراسة الدولية حول فعالية التقييم البيئي من قبل الرابطة الدولية لتقييم الأثر (IAIA) والتقرير النهائي لهذه العملية معلقاً. في غضون ذلك، على الرغم من ذلك، تم نشر تيار مستمر من التقييمات لأنظمة تقييم التأثير البيئي الوطنية. هذه تقوم بتقييم الخبرات العملية، وتحديد، والبحث عن حلول، لأوجه القصور - ولكنها تقدم أيضاً تغذية راجعة حول الممارسات المبتكرة، أو مجالات جديدة لتطبيق تقييم التأثير البيئي ، أو التحديات الجديدة التي يجب التعرف عليها ومعالجتها يكشف الفحص الدقيق لعدد من هذه التقييمات الوطنية عن نقطتين رئيسيتين. أولاً، أي تقييم لفعالية تقييم التأثير البيئي يكون ذا مغزى فقط عندما يتم إجراؤه في السياق الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والثقافي للبلد أو البلدان المعنية يتضح هذا جيداً من خلال مقارنة تقييم التأثير البيئي في كينيا وتanzania ورواندا حيث يمكن أن تُعزى أوجه القصور في نظام تقييم التأثير البيئي في رواندا إلى الهياكل المؤسسية الأضعف، والافتقار المقارن للقدرة



المحلية للعمل مع EIA وبالمثل، فإن تقييمات تقييم التأثير البيئي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يجب أن تفسر دائمًا ضمن السياق السياسي والمؤسسي لتلك المجموعة ، والإطار الشامل لتوجيه تقييم التأثير البيئي ثانًيا، تعتمد الآراء حول الفعالية على فهم المرء لطبيعة وهدف تقييم التأثير البيئي، وهي النقطة التي أثارها من المثير للاهتمام، على سبيل المثال، مقارنة المنظور التقني والهندسي، الذي يأسف لتسبيب تقييم التأثير البيئي في ليتوانيا، ويدعو إلى اعتراف أقوى بكثير لدور الخبراء في العملية ، مع التوصيف التالي لتقدير التأثير البيئي في الفلبين:

إن أوجه القصور في نظام تقييم التأثير البيئي ليست رقابة أو نتيجة حكم خاطئ ، بل إنها تعكس توجهاً سياسياً صاغه أولئك الذين لديهم مصلحة راسخة في استمرار سوء إدارة الموارد الطبيعية هذا ليس دليلاً على فشل السياسة؛ إنه دليل على النجاح السياسي في إدارة الموارد الطبيعية لصالح أولئك الذين يسيطرون على الدولة المشكلة ليست في غياب الإرادة السياسية لتنفيذ نظام تقييم تأثير بيئي أكثر جدوى؛ بل إن المشكلة تكمن في وجود إرادة سياسية تمثل مصالح النخبة.

هنا لدينا رؤيتان مختلفتان تماماً لتقدير التأثير البيئي ، إحداهما متقدمة بوضوح في نموذج معالجة المعلومات (العقلاني)، والأخرى متغير من نموذج السياسة الرمزي ، لاستخدام مصطلحات كل منها يحمل منظوراً يؤثر على كيفية عرض الغرض من تقييم التأثير البيئي وفعاليته ، سواء من الناحية الإجرائية أو الموضوعية ، أو كليهما. من المهم أن يتم التعرف على هذه الاختلافات في المنظور وتوضيحها إذا كان الجدل حول الفعالية هو المضي قدماً بطريقة بناءة.

إذا نظرنا مرة أخرى إلى النماذج السياسية لتقدير التأثير البيئي التي اقترحها باحثون (أو في الواقع نماذج التخطيط أو صنع القرار المختلفة) يمكن رؤية الفعالية من عدد من وجهات النظر المختلفة ذات التوجه السياسي. هل أتاحت العملية فرصاً للسكان المحليين ليكونوا أكثر انخراطاً في صنع القرار؟ هل أصبحت الشركات أكثر وعيًا بالقضايا البيئية من خلال تقييم الأثر البيئي



وعدلت ممارساتها وفقاً لذلك لاكتساب ميزة تنافسية؟ هل تم إحداث التغيير في الهيئات الحكومية التي تتعامل ، على سبيل المثال ، مع الموارد الطبيعية، لاستيعاب تفكير تقييم التأثير البيئي؟ هل صناع القرار، وأصحاب المصلحة الآخرين، يفهمون ويستخدمون معلومات تقييم التأثير البيئي المقدمة لهم؟

خذ هذا الخط من التفكير إلى أبعد من ذلك ، باستخدام النظرية السياسية ، وخاصة فكرة السياسة على أنها اكتساب أو ممارسة السلطة ، لفحص تقييم الفعالية وتقييم التأثير البيئي. إنها توضح الدرجة التي تكون فيها جميع جوانب تقييم التأثير البيئي كعملية سياسية في جوهرها - بما في ذلك الأساليب الموضوعة لتقدير فعالية تقييم التأثير البيئي والتي عادة ما تتضمن عدداً محدوداً من "الخبراء" باستخدام المعايير المتفق عليها داخل المجموعة. إذا كان تقييم التأثير البيئي سياسياً ، فسيكون هناك تعدد في الآراء حول الطريقة التي تعمل بها العملية وما تتحققه ، ويجب الاعتراف بالتعذرية في تقييمات الفعالية ومن شأن ذلك أن يسمح للمقيم بفحص الأساس والآثار المترتبة على وجهات النظر المختلفة، والتي بدورها ستساعد في صنع السياسات كما هو الحال مع المجالات الأخرى في تقييم التأثير البيئي، فقد انتقل التفكير في الفعالية إلى ما وراء النماذج الآلية والموجهة نحو العمليات إلى تلك التي تم استنباطها من خلال وجهات النظر النظرية الحديثة للقيم، والعمليات التعاونية، وعلاقات القوة، ولكن قبل كل شيء نهج مدروس.

اثر التنمية المستدامة في تقييم الاثر البيئي ودواجهه على البلديات

التنمية المستدامة : هي عملية تطوير الارض والمدن والمجتمعات وكذلك الاعمال التجارية بشرط ان تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية حاجاتها وبشكل عام وخاصة الخطورة في التدهور البيئي زادت في المشاريع دون تقييم الاثر البيئي لها



والاعتداءات على الاراضي الزراعيه ومكبات النفايات وتصريف المياه العادمه ومشاريع المصانع وغيرها الكثير.

اهداف التنمية المستدامه للبيئه

- 1. استخدام كافة مصادر الطبيعـيه بأقصى صورة ممكـنه بدون استنزافـها واعادة استخدام الموارـد**
- 2. التقليل من مخلفـات الانتاج ومن مصادر التلوث للبيئـه والتي تؤثر سلباً على بقاء البيئـه الطبيعـيه.**
- 3. الحد من الكثافـات المروريـه والازدحامـات والذـي تعتبر اكبر مصدر تلوث للهواء**
- 4. الحد من تأثير البيوت الزجاجـيه والذـي ادى الى الارتفاع المستمر لدرجـات حرارة الارض.**

مبادئ التنمية المستدامه

- الانسان ويكون ذلك ب الخطوات التالية:**
 - 1. تعزيز المشاركه الاجتماعـيه في اطار عملية تصميـمه واضحـه**
 - 2. تكوين بيئـه عمرانيـه ذات حماـيه ذاتـيه توفر الاحسـاس بالامـان لساكـنيـها**
 - 3. تعزيز وصول الهـواء والضـوء بواسـائل مختـلفـه عبر النـموذـج الاـخـضر كـتـوجـيه منـاخـي لـفـرـاغـاتـ المـبـنـى للـحـصـول عـلـى اـفـضـل تـهـويـه وـاـضـاءـةـ الفـرـاغـاتـ الدـاخـلـيـهـ لـلـمـبـنـى**
 - 4. تـكوـينـ بيـئـهـ صـحيـهـ ذاتـ مـعـدـلاتـ نـقـاءـ عـالـيهـ منـ خـلـالـ اـسـتـخـدـامـ موـادـ بـدـيـلـهـ لاـ تـحتـويـ عـلـىـ سـمـومـ.**



• **محاكاة البيئة** ويكون ذلك بالخطوات التالية:

1. استخدام التنسيق الحدائي في توفير نباتات مورقة تقل التلوث واعادة التوافق الحيوي مع البيئة.
2. قياس كميات التلوث بالمواقع المشاريع.
3. تحديد التأثيرات المتوقعة للتصميم على ارتفاع درجة حرارة الارض ودرجات التلوث المختلفة.
4. استخدام برامج المحاكاه باستخدام الحاسوب (ظل, الاحمال الحراريه).

• **الطاقة** ويكون من خلال:

1. استخدام نماذج جديدة تعطي اعلى معدلات كفاءة في الانتاج.
2. ملائمة التصميم لاحتياجات المستقبل بحيث يعتمد نسبة كبيرة على استخدام الطاقات المتجدده.
3. تشجيع استخدام نظم الطاقة اللامركزيه والتي تعطي نظام اقل في عيوبه واكثر في كفائه.

• **الموارد** ويكون ذلك من خلال:

1. حث قوى السوق على توجيه التدفق في الاستثمارات نحو المواد الاوليه المحليه.
2. تلافي استخدام المواد التي تحتوي على مواد سامه لحماية الصحه وتحسين الانتاجيه .
3. دعم الاتجاه نحو استخدام نظم الهواء الجديدة ذات مستويات الاداء العالميه في تنقيه الهواء.
4. التوسع في اساليب تدوير المخلفات.

• **المال** ويتم ذلك من خلال:



1. توفير الموارد والمصادر المالية من خلال ضرائب خاصة تفرض لهذه الغاية.

2. التوسع في تطبيق نظام اعادة الاستخدام والاستثمار طويل الامد.

3. ابتكار نماذج مالية جديدة تعيد توزيع المصادر المالية المختلفة.

4. دعم المستثمرين والممولين الذين يتبنون جهود المحافظة على البيئة.

مجالات التنمية المستدامة وأثرها في تقييم الاثر البيئي للمشاريع

تطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الافراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية وتجري التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات:

1. المشاريع الاقتصادية وما يعرف بـ (النمو الاقتصادي).

2. المشاريع الاجتماعية (التنمية الاجتماعية).

3. المشاريع البيئية (حفظ الموارد الطبيعية والبيئة).

من اهداف التنمية المستدامة ودورها في المشاريع المقدمة للبلديات واثرها في التقييم البيئي كمثال على ذلك المياه : تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والمشاريع المختلفة ويأتي دور البلديات بضرورة الزام مالك المشروع سواء كان مشروع صغير بناء سكني أو مشروع اسکاني او مشروع تجاري او استثماري الى تأمين مورد مائي من خلال توفير بئر ماء او خزانات مياه كافية للاستعمال المنزلي او المشاريع.

وتحدف الاستدامة البيئية الى ضمان الحماية الكافية للمجتمعات المائية والجوفية ومورد المياه العذبة وتم اشتراط بنظام الابنيه بضرورة ابعاد الحفر الامتصاصيه (الجمعيه) عن القطع



المجاوره او مواقع المياه بمسافه لا تقل عن 2م لمنع حدوث اي تلوث او مشاكل بيئيه بالإضافة للاهداف الاخرى من غذاء وصحه ومؤوى وخدمات وما الى ذلك.

البنيه التحتيه واثرها في تقييم البيئي في البلديات.

البنيه التحتيه: هي عباره عن الهياكل المنظمه اللازمه لتشغيل المجتمع او المشروع او الخدمات والمرافق اللازمه لكي يعمل الاقتصاد، ويمكن تعريفها بصفه عامه على انه مجموعه من العناصر الهيكليه المتراابطه التي توفر اطار عمل يدعم الهيكل الكلي للتطوير.

وهي تمثل مصطلح هام للحكم على تنمية الدوله وبشكل الخاص البلديات وهذا يشير الى الهياكل الفنيه التي تدعم المجتمع من طرق وجسور وموارد للمياه والصرف الصحي والشبكات الكهربائيه والاتصالات، والتي تؤدي الى تمكين او استدامة او تحسين ظروف الحياة المجتمعية ودورها في البيئه وتأثيرها الايجابي او السلبي في المشاريع كافه المقدمه للبلديات.

اجراءات تقييم الاثر البيئي للمشروعات

1. المشروعات القائمه (أ)

يشمل هذا التصنيف المنشات او المشروعات ذات الاثار البيئيه المحدوده وفي هذه الحاله يجب على مقدم المشروع مليء نموذج التصنيف البيئي (أ) وارساله معتمدا من خلال الجهات المعنية في وزارة البيئه او وزارة الادارة المحليه المعنيه بالبلديات مرفقا المستندات المطلوبه "الرجوع لدليل اسس واجراءات تقييم التأثير البيئي"

اولا: المشروعات الصناعيه وتشمل

1- الصناعات الغذائيه:

- مصانع التي تنتج الفواكه والخضروات المعلبه



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الحادي والأربعون (أيلول) 2021

ISSN: 2617-9563

● المصانع التي تقوم بتصنيع منتجات الاسماك

● منشآت تصنيع وانتاج اعلاف الحيوانات والاسماك

● معامل تدخين المواد الغذائية

● مصانع العسل

● مصانع الثلج

● تصنيع الحلاوة الطحينية

● مصانع المعكرونه

● مصانع البسكويت والعجائن

● مصانع الایس كريم

● المطاحن

● مخازن التبريد

2- صناعات نسيجيه:

● صناعة الغزل والنسيج والالياف الصناعيه

● مصانع الغزل والنسيج ومصانع التريكو

● مصانع الملابس الجاهزه

● مصانع الفرشات الاسفنجيه

● مصانع الحبال



3- الصناعات الكيماویه:

- مصانع الجلود.
- مصانع تشغيل الورق وانتاج ورق الحائط.
- منتجات الكرتونيه.

4- الصناعات الخشبيه:

- مصانع الاخشاب
- منشات الدهان
- ورش النجارة الميكانيكيه

5- الصناعات الحراريه والتعدين ومواد البناء

- مصانع البلاط.
- تصنيع المنتجات الاسمنتية (خزانات اسمنتية/أنابيب).
- ورش طحن الجبس والجير والزجاج.

6- الصناعات المعدنيه:

- تصنيع المنتجات المعدنيه بدون عملية طلاء
- منشات تشغيل الذهب

ثانياً: المشروعات الزراعيه:

- المزارع التجاريه لتربيه الدواجن والاسماك والحيوانات



● استصلاح الاراضي

ثالثا: المنشآت الصحية:

● المستشفيات

● المراكز الصحية

رابعا: مشروعات الطاقة والوقود:

إنشاء محطات توليد الطاقة

إنشاء محطات الوقود.

خامسا: مشروعات أخرى:

● مشاريع تخص الاتصالات.

● مشاريع تخص الخدمات.

الاستنتاجات: نقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص

بعد تقييم الوضع الحالي لتقييم التأثير البيئي ، ماذا يمكننا أن نستنتج؟ يتم عرض بعض النقاط العامة هنا في سياق إطار عمل SWOT

● نقاط القوة

تقييم التأثير البيئي راسخ في جميع أنحاء العالم ، كما يتضح من استخدامه على نطاق واسع في مراقبة التنمية القانونية و عمليات القانون البيئي الأخرى ، وجوده في القانون الدولي ومعايير مؤسسة الإقراض. إن استخدام تقييم التأثير البيئي على مستويات مختلفة من اتخاذ القرار ينمو



بشكل ملحوظ ، كما هو الحال مع مجموعة أنواع القرار التي يستخدم الآن من أجلها. هناك بنية أساسية داعمة متطرفة ، من التجمعات المهنية (مثل IAIA ، والشركات التابعة لها وفروعها الوطنية) ، من خلال وحدات الدعم في الوكالات الدولية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والبنك الدولي ، ومنظمة الصحة العالمية ، وما إلى ذلك) ، والوكالات البيئية الوطنية ومؤسسات التعليم العالي التي توفر بناء القدرات والمواد الإرشادية والموارد الأخرى. بالإضافة إلى ذلك ، يشارك مجتمع نابض بالحياة من الباحثين والممارسين في التعرف على هذه العملية ، من خلال دراسات الحالة والتحليلات القائمة على النظرية.

سمة من سمات الأدبيات على مدى 15-20 سنة الماضية هي النضج المتزايد لأبحاث تقييم التأثير البيئي ، وعلى وجه الخصوص ، التأثير المتزايد للمناقشات النظرية في مجالات المعرفة ذات الصلة ، مما يؤثر على كيفية النظر إلى تقييم التأثير البيئي ، ويحتمل أن يفتح العقول لطرق بديلة انظر إلى العمليات التي يتالف منها نشاط تقييم التأثير البيئي. بالنسبة للكثيرين ، سيحتفظ تقييم التأثير البيئي بالغرض والشخصية العقلانية المتأصلة فيه ، ولكن هذا لا يتعارض مع الاعتراف بكيفية قيام الفاعلين الآخرين في العملية بتقدير الجوانب المختلفة للعملية ، وأنه يجب تشجيع هذه الآراء وحمايتها بشكل فعال. وبالمثل ، فإن المفاهيم مثل العدالة البيئية والشمولية يجب أن تقدم المعلومات وتضيف قيمة لتصميم ممارسة تقييم التأثير البيئي.

• نقاط الضعف

هناك قلق في العديد من البلدان بشأن رداءة نوعية معلومات تقييم الأثر. اعتماداً على الظروف، قد يعكس هذا المشكلات المتعلقة بالترتيبيات المؤسسية، أو المستويات المنخفضة من الالتزام من قبل المؤيدین، أو القضايا المتعلقة بطبيعة ومدى ونوعية التدريب وبناء القدرات في تقييم الأثر، أو عناصر كل هذه. إن تحقيق تغيير هام في الممارسة، لتحسين جودة تقييم التأثير البيئي، يعني غالباً التغلب على وجهات النظر المهنية والبيروقراطية الراسخة، والتي يمكن أن تكون صعبة



للغایة بدون إصلاح جزئي للإجراءات المؤسسية. لذلك، هناك فجوة كبيرة بين أفضل ممارسات التفكير الممثلة في أدبيات البحث والممارسة وتطبيق تقييم التأثير البيئي على أرض الواقع - يمثل الجمود الممارسة الناتج تحدياً حقيقياً لمجتمع تقييم التأثير البيئي نتيجة عوائق الممارسة السيئة (التأخير، القراء القرارات، التكاليف المتزايدة للمؤيددين وما إلى ذلك) تميل إلى إلقاء اللوم على عملية تقييم التأثير البيئي وليس على الممارسين أنفسهم.

• التهديدات

في الوقت الذي تتطلع فيه الحكومات إلى تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل استجابة للأزمة المالية الحالية ، يروج الكثيرون لتوسيع كبير للبنية التحتية المادية ، ويشجعون مشاريع تنمية الموارد ، ويسعون بشكل عام إلى تسريع عملية اتخاذ القرار بشأن مشاريع التنمية. يجب أن يكون كل من تقييم التأثير البيئي والتقييم البيئي الإستراتيجي أكثر أهمية في مثل هذه الظروف ، ومع ذلك فإن التحركات التي يتم اتخاذها في بعض البلدان لتسريع عملية اتخاذ القرار قد تضعف الأحكام الخاصة بحماية البيئة، بما في ذلك تقييم الأثر. أحد الأمثلة هو الاقتراح الحالي في إنجلترا وويلز لتغيير إطار سياسة التخطيط الوطني لتسريع قرارات التنمية، وهو اقتراح يثير القلق في العديد من الأوساط تضع المقترنات ضغوطاً كبيرة على السلطات المحلية "للعمل لتشجيع النمو وليس العمل كعائق و" التخطيط بشكل إيجابي للتنمية الجديدة، والموافقة على جميع المقترنات الفردية حيثما كان ذلك ممكناً في نظام التخطيط حيث يتم بالفعل إعطاء الأولوية لخطة التطوير على الاعتبارات المادية الأخرى (والتي تشمل، عند الاقتضاء، تقييم الأثر البيئي) عند تحديد تطبيقات التخطيط، فإن الخوف هو أن الوزن المتزايد الذي سيعطى للجدوى المالية للتطورات سيقلل بشكل أكبر تأثير تقييم التأثير البيئي على قرارات التنمية.

• فرص



على الرغم من نقاط الضعف والتهديدات الموضحة أعلاه ، يجب أن نشعر بالارتياح من الدرجة التي تم فيها قبول تقييم التأثير البيئي كمفهوم من قبل الحكومات والمجتمع القانوني الدولي ووكالات التمويل واللاعبين الرئيسيين الآخرين. يمكن أن يزداد ملف تقييم التأثير البيئي فقط مع تزايد المخاوف بشأن قضايا مثل تغير المناخ وإدراك المجتمعات والحكومات أهمية الآليات الاستباقية الحقيقة في عمليات صنع القرار الخاصة بهم. لدى مجتمع تقييم الأثر الفرصة لبناء على هذه الأساس، وعلى وجه الخصوص لتحويل تفكير تقييم التأثير البيئي بعيداً عن مرحلة الترخيص وأقرب إلى القرارات الحاسمة داخل المنظمات. وهذا يعني أن تقييم التأثير البيئي يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من تطوير المشروع وعمليات التصميم، وليس تركه للخطوة القانونية النهائية قبل تنفيذ المشروع. هذا من شأنه أن يقلل من التركيز على تقييم التأثير البيئي الموجه نحو الامتثال، مما يسمح لمقيمي الأثر بالعمل بشكل أكثر بناء مع المؤيدین وأصحاب المصلحة لتطوير العمليات التي تلبي احتياجات جميع الأطراف، وبذلك ينتج عن ذلك مشاريع تتفق مع التطلعات البيئية والاجتماعية لـ المجتمعات المحلية.

النوصيات

1. تحديث التشريعات والقوانين والتعليمات الخاصة بـ تقييم الأثر البيئي لتسهيل عملية تنفيذ إجراءاتها الفنية.
2. الاستفادة قدر الإمكان والتعريف بالتشريعات والقوانين الأردنية لما فيها من رصانة وتفاصيل علمية وفنية وإجرائية دقيقة.
3. ضرورة إلزام المكاتب الاستشارية باستخدام أسلوب محدد لأساليب تقييم الأثر البيئي ضمن التقرير وعدم الاعتماد كلياً على ما هو وارد في التقرير.
4. سن قانون بشأن تقييم الأثر البيئي يتضمن تفاصيل دقيقة وإجراءات تقييم مبسطة تسهل عملية تقييم الأثر البيئي.



المصادر والمراجع

- Ashby, E. 1976. "Background to environmental impact assessment". In Environmental Impact Assessment, Edited by: O'Riordan, T. and Hey, R. 3–15. Farnborough, UK: Saxon House. [Google Scholar]
- Bartlett, R.V. and Kurian, P.A. 1999. The theory of environmental impact assessment: implicit models of policy-making. *Policy and Politics*, 27(4): 415–433. [Google Scholar]
- Bond, A.J. and Morrison-Saunders, A. 2011. Re-evaluating sustainability assessment: aligning the vision and the practice. *Environmental Impact Assessment Review*, 31(1): 1–7. [Crossref], [Web of Science ®], [Google Scholar]
- Bond, A., Palerm, J. and Haigh, P. 2004. Public participation in EIA of nuclear power plant decommissioning projects: a case study analysis. *Environmental Impact Assessment Review*, 24(6): 617–641. [Crossref], [Web of Science ®], [Google Scholar]
- Bravante, M.A. and Holden, W.H. 2009. Going through the motions: the environmental impact assessment of non-ferrous metals mining projects in the Philippines. *The Pacific Review*, 22(4): 523–547. [Taylor & Francis Online], [Google Scholar]
- Caldwell, L.J. 1978. "The environmental impact statement: a misused tool". In EIA – emerging issues in planning, Edited by: Jain, R.K. and Hutchings, B.L. 11–25. Urbana: University of Illinois Press. [Google Scholar]



Caldwell, L.J. 1988. Environmental impact analysis (EIA): origins, evolution, and future directions. *Review of Policy Research*, 8(1): 75–83. [Google Scholar]

Cashmore, M. 2004. The interminable issue of effectiveness: substantive purposes, outcomes and research challenges in the advancement of environmental impact assessment theory. *Impact Assessment and Project Appraisal*, 22(4): 295–310. [Taylor & Francis Online], [Google Scholar]

Cashmore, M. 2010. Evaluating the effectiveness of impact assessment instruments: theorizing the nature and implications of their political constitution. *Environmental Impact Assessment Review*, 30(6): 371–379. [Crossref], [Web of Science ®], [Google Scholar]

Cloquell-Ballester, V.A. 2007. Systematic comparative and sensitivity analyses of additive and outranking techniques for supporting impact significance assessments. *Environmental Impact Assessment Review*, 27(1): 62–83. [Crossref], [Google Scholar]

Commission of the European Communities, 2009. On the application and effectiveness of the EIA Directive. COM (2009)378, final. [Google Scholar]

CEQ (Council on Environmental Quality). 2007. Collaboration in NEPA. A handbook for NEPA practitioners, Washington, DC: CEQ. [Google Scholar]

Daneke, G.A., Garcia, M.W. and Priscoli, J.D., eds. 1983. Public involvement and social impact assessment, Social Impact Assessment Series No. 9 Boulder, USA: Westview Press. [Google Scholar]

Department for Communities and Local Government. 2011. Draft National Planning Policy Framework London [Google Scholar]



Diduck, A. 2007. Achieving meaningful public participation in the environmental assessment of hydro development: case studies from Chamoli District, Uttarakhand, India. *Impact Assessment and Project Appraisal*, 25(3): 219–231. [Taylor & Francis Online], [Google Scholar]

Duinker, P.N. and Greig, L.A. 2006. The impotence of cumulative effects assessment in Canada: ailments and ideas for redeployment. *Environmental Management*, 37(2): 153–161. [Crossref], [PubMed], [Web of Science ®], [Google Scholar]

Duinker, P.N. and Greig, L.A. 2007. Scenario analysis in environmental impact assessment: improving explorations of the future. *Environmental Impact Assessment Review*, 27(3): 206–219. [Crossref], [Web of Science ®], [Google Scholar]

Elling, B. 2009. Rationality and effectiveness: does EIA/SEA treat them as synonyms?. *Impact Assessment and Project Appraisal*, 27(2): 121–131. [Taylor & Francis Online], [Google Scholar]

Enserink, B. 2000. A quick scan for infrastructure planning: screening alternatives through interactive stakeholder analysis. *Impact Assessment and Project Appraisal*, 18(1): 15–22. [Taylor & Francis Online], [Google Scholar]

Flyvbjerg, B., 2000. Ideal theory, real rationality: Habermas versus Foucault and Nietzsche [online]. Paper for the Political Studies Association's 50th Annual Conference, The Challenges for Democracy in the 21st Century, London School of Economics and Political Science, 10–13 April 2000. Available from: <http://flyvbjerg.plan.aau.dk/IdealTheory.pdf> [Accessed 13 October 2011]. [Google Scholar]



Gunn, J. and Noble, B. 2011. Conceptual and methodological challenges to integrating SEA and cumulative effects assessment. *Environmental Impact Assessment Review*, 31(2): 154–160. [Crossref], [Web of Science ®], [Google Scholar]

Hartley, N. and Wood, C. 2005. Public participation in environmental impact assessment – implementing the Aarhus Convention. *Environmental Impact Assessment Review*, 25(4): 319–340. [Crossref], [Web of Science ®], [Google Scholar]

Holden, E. 1998. Planning theory: democracy or sustainable development? – both (but don't bother about the bread, please). *Scandinavian Housing and Planning Research*, 15(4): 227–247. [Taylor & Francis Online], [Google Scholar]

Hostovsky, C. 2006. The paradox of the rational comprehensive model of planning – tales from waste management planning in Ontario, Canada. *Journal of Planning Education and Research*, 25(4): 382–395. [Google Scholar]

Huttunen, A. 1999. The effectiveness of public participation in the environmental impact assessment process – a case study of the projected Sierilää hydropower station at Oikarainen, northern Finland. *Acta Borealia*, 16(2): 27–41. [Taylor & Francis Online], [Google Scholar]

IEMA (Institute of Environmental Management and Assessment), 2011. The state of environmental impact assessment practice in the UK [online]. Lincoln, UK: IEMA. Available from: <http://www.iema.net/eiareport> [Accessed 3 October 2011]. [Google Scholar]



Ijas, A., Kuitunen, M.T. and Jalava, K. 2010. Developing the RIAM method (rapid impact assessment matrix) in the context of impact significance assessment. *Environmental Impact Assessment Review*, 30(2): 82–89. [Google Scholar]

Kruopiene, J., Zidoniene, S. and Dvarioniene, J. 2009. Current practice and shortcomings of EIA in Lithuania. *Environmental Impact Assessment Review*, 29(5): 305–309. [Google Scholar]

Lawrence, D.P. 1997. The need for EIA theory-building. *Environmental Impact Assessment Review*, 17(2): 79–107. [Crossref], [Google Scholar]

Lawrence, D.P. 2000. Planning theories and environmental impact assessment. *Environmental Impact Assessment Review*, 20(6): 607–625. [Crossref], [Web of Science ®], [Google Scholar]

Lawrence, D.P. 2007a. Impact significance determination – designing an approach. *Environmental Impact Assessment Review*, 27(8): 730–754. [Crossref], [Google Scholar]

Lawrence, D.P. 2007b. Impact significance determination – pushing the boundaries. *Environmental Impact Assessment Review*, 27(8): 770–788. [Google Scholar]

Leknes, E. 2001. The roles of EIA in the decision-making process. *Environmental Impact Assessment Review*, 21(4): 309–334. [Crossref], [Google Scholar]

Levett, R., 2011. The golden thread has feet of clay. *Town & Country Planning*, 80 (10), 428–431 [Google Scholar]



Lostarnau, C. 2011. Stakeholder participation within the public environmental system in Chile: major gaps between theory and practice. *Journal of Environmental Management*, 92(10): 2470–2478. [Crossref], [Google Scholar]

Mandelik, Y. 2005. Issues and dilemmas in ecological scoping: scientific, procedural and economic perspectives. *Impact Assessment and Project Appraisal*, 23(1): 55–63. [Taylor & Francis Online], [Google Scholar]

Marara, M. 2011. The importance of context in delivering effective EIA: case studies from East Africa. *Environmental Impact Assessment Review*, 31(3): 286–296. [Google Scholar]

Marshall, R., Arts, J. and Morrison-Saunders, A. 2005. International principles for best practice EIA follow-up. *Impact Assessment and Project Appraisal*, 23(3): 175–181. [Taylor & Francis Online], [Google Scholar]

Martin, T. 2007. Muting the voice of the local in the age of the global: how communication practices compromised public participation in India's Allain Dunhangon environmental impact assessment. *Environmental Communication: A Journal of Nature and Culture*, 1(2): 171–193. [Taylor & Francis Online], [Web of Science ®], [Google Scholar]

Morgan, R.K. 1998. Environmental impact assessment: a methodological perspective, Dordrecht: Kluwer Academic. [Google Scholar]

Morrison-Saunders, A. and Arts, J. 2004. Assessing impact: handbook of EIA and SEA follow-up, London: Earthscan. [Google Scholar]



Mustow, S.E., Burgess, R.F. and Walker, N. 2005. Practical methodology for determining the significance of impacts on the water environment. *Water and Environment Journal*, 19(2): 100–108. [Google Scholar]

National Academy of Sciences. 2011. Improving health in the United States: the role of health impact assessment, Washington, DC: The National Academies Press. [Google Scholar]

O'Faircheallaigh, C. 2010. Public participation and environmental impact assessment: purposes, implications, and lessons for public policymaking. *Environmental Impact Assessment Review*, 30(1): 19–27. [Crossref], [Web of Science ®], [Google Scholar]

O'Riordan, T. and Sewell, W.R. D. 1981. "From project appraisal to policy review". In *Project appraisal and policy review*, Edited by: O'Riordan, T. and Sewell, W.R. D. 1–28. Chichester: Wiley. [Google Scholar]

Ortolano, L. and Shepherd, A. 1995. Environmental impact assessment: challenges and opportunities. *Impact Assessment*, 13(1): 3–30. [Taylor & Francis Online], [Google Scholar]

Petts, J. 2003. Barriers to deliberative participation in EIA: learning from waste policies, plans, and projects. *Journal of Environmental Assessment Policy and Management*, 5(3): 269–293. [Crossref], [Google Scholar]

Pinho, P., McCallum, S. and Santos Cruz, S. 2010. A critical appraisal of EIA screening practice in the EU Member States. *Impact Assessment and Project Appraisal*, 28(2): 91–107. [Taylor & Francis Online], [Google Scholar]

Pohjola, M.V. and Tuomisto, J.T. 2011. Openness in participation, assessment, and policymaking upon issues of environment and



environmental health: a review of the literature and recent project results.

Environmental Health, 10(1): 58–70. [Google Scholar]

Pope, J., Annandale, D. and Morrison-Saunders, A. 2004. Conceptualizing sustainability assessment. Environmental Impact Assessment Review, 24(6): 595–616. [Crossref], [Web of Science ®], [Google Scholar]

Rajaram, T. and Das, A. 2011. Screening for EIA in India: enhancing effectiveness through ecological carrying capacity approach. Journal of Environmental Management, 92(1): 140–148. [Crossref], [PubMed], [Web of Science ®], [Google Scholar]

Retief, F. 2010. The evolution of environmental assessment debates critical perspectives from South Africa. Journal of Environmental Assessment Policy and Management, 12(4): 375–397. [Google Scholar]

Richardson, T. 2005. Environmental assessment and planning theory: four short stories about power, multiple rationality, and ethics. Environmental Impact Assessment Review, 25(4): 341–365. [Crossref], [Web of Science ®], [Google Scholar]

Sadler, B. 1996. Environmental assessment in a changing world: evaluating practice to improve performance, Final report, International Study of the Effectiveness of Environmental Assessment Hull, Quebec: Canadian Environmental Assessment Agency. [Google Scholar]

Sadler, B. 2011. “Taking stock of SEA”. In Handbook of strategic environmental assessment, Edited by: Sadler, B. 1–18. London: Earthscan. [Google Scholar]



- Snell, T. and Cowell, R. 2006. Scoping in environmental impact assessment: balancing precaution and efficiency?. *Environmental Impact Assessment Review*, 26(4): 359–376. [Crossref], [Web of Science ®], [Google Scholar]
- Taylor, C.N., Bryan, C.H. and Goodrich, C.G. 2004. Social assessment: theory, process, and techniques, 3rd ed., Middleton, WI: Social Ecology Press. [Google Scholar]
- Weston, J. 2010. EIA theories – all Chinese whispers and no critical theory. *Journal of Environmental Assessment Policy and Management*, 12(4): 357–374. [Google Scholar]
- Weston, J. 2011. Screening for environmental impact assessment projects in England: what screening? *Impact Assessment and Project Appraisal*, 29(2): 90–98. [Taylor & Francis Online], [Google Scholar]
- Wiklund, H. 2005. In search of arenas for democratic deliberation: a Habermasian review of environmental assessment. *Impact Assessment and Project Appraisal*, 23(4): 281–292. [Taylor & Francis Online], [Google Scholar]
- Wiklund, H. 2011. Why high participatory ideals fail in practice: a bottom-up approach to public non-participation in EIA. *Journal of Environmental Assessment Policy and Management*, 13(2): 159–178. [Google Scholar]
- Wilkins, H. 2003. The need for subjectivity in EIA: discourse as a tool for sustainable development. *Environmental Impact Assessment Review*, 23(4): 401–414. [Crossref], [Google Scholar]
- Wood, C. 2003. Environmental impact assessment: a comparative review, 2nd ed., Harlow: Prentice-Hall. [Google Scholar]



المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الحادي والأربعون (أيلول) 2021

ISSN: 2617-9563

www.mecsj.com/ar/

Wood, G. and Becker, J. 2005. Discretionary judgment in local planning authority decision making: screening development proposals for environmental impact assessment. *Journal of Environmental Planning and Management*, 48(3): 349–371. [Taylor & Francis Online], [Google Scholar]